نقطتان شارحة

■ مازن الزيدي

باب النجف المغلقة

قبل اكثر من عام طالبت باستعادة اصواتنا التي منحناها في انتخابات آذار ٢٠١٠، وهاأنذا أراني اليوم اطالب باستعادة ديمقراطية توهمنا امتلاكها بمجرد سقوط تمثال الدكتاتور وسط ساحة الفردوس. فبعد رحيل "الضامن لديموقراطية العراق الجديد"، بالانسحاب الاميركي الذي بدأ في تشرين الاول من العام الماضي، انهارت التوازنات السياسية وانحسر نفوذ "قابلة" التحول الديموقراطي، وشرعت ابواب المجهول في وجه ارض الرافدين من جديد بشكل اكثر خطورة هذه المرة قد يصل للتقسيم الذي يخشاه الجميع في العلن، ويصفق له في السر. الضامن الاخر للعملية السياسية هو مرجعية السيد السيستاني، لكنها انزوت منذ اكثر من عام، وهو تاريخ استعار مفاوضات الكتل لتشكيل الحكومة، حيث فضلت المرجعية سياسة "غلق الابواب" والاكتفاء بتوجيه انتقادات لاداء الطبقة السياسية وحكومة المالكي في خطب الجمعة من كربلاء. للاسف فان المرجعية الدينية تعود لعزلة غير مبررة، واستعادة الموقف السلبي للمرجعية ازاء الانظمة السياسية في العراق يسهل للاخيرة تحجيم الدور الايجابي المتوقع من الاولى وابتلاعها احيانا رغم انها تشكل تاريخيا، البارومتر لسخط ورضا القاع الاجتماعي الذي يرتبط بالدين وائمته بشكل وثيق. اسمع المقربين من مرجعية النجف، لا سيما مرجعية السيد السيستاني، يتحدثون عن احباطها وسخطها مما يدور في البلد حد انها وضعت شروطا قاسية لاعادة مياه العلاقة مع "ابنائها العاقين" في الحكومة الى مجاريها السابقة، تتمثل باستبعاد المفسدين من الواجهة السياسية واسترجاع الامتيازات التي حصل عليها البعض، واقالة بعض رموز التأزيم في المشهد الحكومي.

لكن هي يكفي، يا سماحة الامام، مثل هكذا مطالبات خجولة توجه لنخبة سياسية باتت تتحسس ريشها الناعم وهو يكبر بمليارات البترول المنهوبة من قوت الشعب؟ هل تكفي انتقادات الجمعة لاعادة "العاقين" لبيت الطاعة بعد ان باتوا يستمتعون بنمو مخالب دكتاتوريتهم وهي تشتد وتدخل الرعب في قلوب الحلفاء قبل الخصوم؟ هل يكفي "الهجر في المجالس" لجماعة بلغ النزق بهم حد "استيراد مرجعيات" بمقاسات خاصة؟ هل نحتاج، يا سماحة المرجع، لصفعة وجرة اذن، بعيدة عن اعتباراتكم الذاتية والموضوعية المحترمة والمبجلة بكل تأكيد، لمن يشوهون الدين وينتهكون المذهب كل يوم وكل ساعة؟

لم تستوعب واشنطن لحد اللحظة ما تعتبره "نكران الجميل" من طبقة لا تكف من فتح النار بوجه الامريكان وحلفائهم في المنطقة، وهي ستعجز طيلة العامين القادمين، حيث الانتخابات الرئاسية القادمة، عن فهم بغداد التي بدت تتحسس ملامح "سيادتها المستعادة". بغداد بدورها تنخرط في عزلتها القديمة من جديد، فطلاقنا غير المعلن مع اميركا بات امرا معروفا، وعلاقتنا الملتبسة مع الاتحاد الاوربي لم تتحسن، اما محيطنا العربي والاسلامي فنحن نفقد ما استعدناه بعد سقوط صدام، لان ساستنا الجدد باتوا يلهثون وراء دكتاتوريات المنطقة، حتى اوشك ان اتخيلهم وهم يجربون تدخين سيكار كوبي يرسله الرفيقان تشافيز و العجوز كاسترو!

عامان ساخنان ينتظرهما العراق سيرفعان درجات الغليان الى اقصاها في الداخل، بسبب انتخابات المحافظات التي يستعد لها المالكي وخصومه منذ العام الماضي، وفي الخارج، تزامنا مع الانتخابات التشريعية الايرانية، وتوازيا مع سباق الرئاسة نحو البيت الابيض في الولايات المتحدة.

اذا اضفنا الى ما سبق، الانقسامات الحادة بين المكونات المجتمعية واستغراق الساسة بمعارك غير متكافئة لكسب الامتيازات وتسجيل النقاط فيما بينهم، وفي ظل ارتفاع مؤشرات البطالة والفقر واستشراء الفساد وتردي الخدمات، وتراجع الحريات واستهداف الناشطين المدنيين وقمع التظاهرات والتضييق عليها بقوانين وتعليمات جائرة، فهل يبقى لسياسة "غلق الباب" ما يبررها بعد الان؟

هل سترضخ النجف لمسار يؤدي الى ابتلاعها من قبل "الدكتاتورية المتغولة" مرة اخرى؟ ام هل ستختار الوقوف موقف المتفرج من الاحداث والانهماك بشؤونها التقليدية بعيدا عن آلام ملايين الاتباع والمريدين الذين يطرقون الباب منذ عام، وهم يستنجدون من ظلامات "الاقربين" واستئثار جوقة المحابس واللحى ممن يتمسحون باعتاب ازقة المرجعية؟

ديموقراطية العراق ومؤسساتها الدستورية تسرق وتختطف جهارا نهارا، اقيموا الحد على سارقها، اعتقلوا الخاطفين... استعيدوا ديموقراطيتنا.. اعيدوا اصواتنا.

زعيم العراقية لن يدخل حوارات مباشرة من دون شهود

دولة القانون يكشف عن لقاء قريب بين المالكي وعلاوي

□ بغداد / المدى

رجح نائب عن ائتلاف دولة القانون امكانية عقد لقاء ثنائي بين رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس القائمة العراقية اياد علاوي على هامش المؤتمر الوطني .

وتابع الشلاه في تصريح لـ(المدى) "من المتوقع ان تكون هناك لقاءات ثنائية بين جميع الاطراف السياسية على هامشِ المؤتمر الوطني المقرر عقده قريباً وقد تكون هناك لقاءات قد تجمع بين المالكي وعلاوي فنحن لسنا مع مشكلة اللقاءات بين الاطراف والقادة السياسين بقدر اهتمامنا بان تكون اللقاءات ليس لتحقيق رؤية طرف على حساب آخر ".

واشترط الشلاه "ان تبعد الملفات القضائية عن المناقشات بين المالكي وعلاوي اذا ما حدثت"، موضحا "ان ملفي نائبي رئيس الجمهورية والوزراء خارج اختصاص الحوارات السياسية وبالتالي يجب ان تكون هناك مناقشات في الخلافات السياسية".

وفي حال التطرق الى ملف الاتهامات الموجهة ضد الهاشمي قال الشلاه "اننا في هذه الحالة نصور الدولة على اساس عشيرة يتم حل قضاياها عبر العرف وهو امر مرفوض في ظل العراق الجديد".

وأضاف " أننا متفائلون من نتائج المؤتمر الوطني لانه يعد سلسلة من الاتفاقات المبرمة بين الكتل وان كنا نعتقد ان نسب نجاحه بخصوص بعض الملفات العالقة ستكون متفاوتة لكن يبقى مجرد اللقاء والحوار هو شيء ايجابي في حلحلة الازمة السياسية لاسيما انه سيعقد بين اطراف عراقية وليس دولية لذا فليس من المستبعد ان تكون هناك لقاءات وحوارات ثنائية بين مختلف الاطراف المشاركة به ".

يذكر ان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد دعا الكتل السياسية الى مؤتمر وطني لحلحلة الخلافات بين الكتل السياسية ومن المؤمل ان يتم عقد هذا المؤتمر في نهاية الشهر الجاري بالعاصمة بغداد".

بالمقابل فأن قيادي في حركة الوفاق التي يتزعمها علاوي، اكد عدم حضور الاخير في لقاءات ثنائية مع المالكي دون وجود شهود على الاتفاقات التي من الممكن ان تتمخض عن هذه الحوارات اذا ما حصلت.

النائبة عن العراقية لقاء وردي ذكرت في تصريح لـ(المدى) "لامانع لعلاوي من حضور اجتماع مع المالكي اذا ما طرح ائتلاف دولة القانون هذا الامر"، مستدركة بالقول "لكن يجب ان يقترن اللقاء اذا ما تحقق بوجود شهود كان قد اقترحهم علاوي في وقت سابق، وهم رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر"، مرجعة الامر لعدم وجود ثقة للعراقية بدولة القانون"، مستدلة بـ"الاتفاقيات التي تخمضت عن اتفاقيات اربيل، وقالت "لم يوف رئيس الوزراء نوري المالكي بأي التعهدات التي قطعها لنا، بل عمدت على اقصاء العراقية من العملية السياسية من خلال سلسلة من الاجراءات التي اتخذها بحق قيادات القائمة".

وتشهد العملية السياسية والعلاقة بين الكتل تأزما واضحاً بسبب استمرار الخلافات السياسية بين ائتلاف دولة القانون و القائمة العراقية خاصة فيما يتعلق بقضية اصدار مذكرة الاعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية المطلوب للقضاء طارق الهاشمي وطلب رئيس الوزراء سحب الثقة عن نابه صالح المطلك بالاضافة الى اتهامات العراقية لدولة القانون بالتنصل عن تنفيذ مبادرة اربيل التي تتضمن تحقيق الشراكة في ادارة الدولة وصنع القرار وتسمية الوزراء الامنين وتشكيل مجلس السياسيات الستراتيجي وعدم تحقيق التوازن في مؤسسات الدولة بين مكونات الشعب .حسب اراء ونواب القائمة العراقية.

العلاقات الخارجية: على الولايات المتحدة احترام السيادة الوطنية

الأميركان يطالبون العراق بنفقات بعثتهم الدبلوماسية

□ بغداد / المدى

طالب مجلس الشيوخ الامريكي، السبت، العراق بتحمّل كامل المسؤولية المالية المتعلقة بالوجود الدبلوماسي الأميركي في البلاد، مشيرا الى ان العراق يشهد نمواً اقتصادياً ملحوظاً يؤهله لذلك.

وقال عضو لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي بن نيلسون في رسالة وجهها إلى وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون إن "تتحمل الحكومة العراقية تكاليف الحماية الأمنية للبعثة الدبلوماسية الأميركية في العراق". وكان وزير الخارجية هوشيار زيباري اكد في وقت سابق اهمية تكثيف الوجود المدني والتعاون الدبلوماسي بعد انسحاب القوات الامريكية من العراق لما فيه مصلحة كلا الشعبين والبلدين، وبما يؤّمن التطبيق الفعّال لأتفاقية الاطار الاستراتيجي الموقّع بين الطرفين. يذكر ان مسؤولين اميركان اعلنوا الشهر الماضي انهم بصدد توقيع صفقة تسليح الجيش العراقي تبلغ ١١ مليار دولار تتضمن تسليح وتدريب القوات العسكرية العراقية. وحسبما ذكرت صحيفة (أوماها وورلد هيرالد) الأميركية، دعا السناتور الديمقراطي عن ولاية نبراسكا "وزارة الخارجية إلى توقيع اتفاقية مع حكومة بغداد للمشاركة في تحمل الكلفة المالية لاستمرار الوجود الدبلوماسي الأميركي في العراق"، مضيفاً ان "العراق وفي ظل استمرار نمو اقتصاده الوطني أصبح قادرا على تحمل كامل المسؤولية المالية المتعلقة بالوجود الدبلوماسي الأميركي أو جزء منها". يشار الى ان السفارة الامريكية في بغداد والتي تعد البعثة الدبلوماسية الاكبر في العالم كلّف بناؤها اكثر من مليار دولار واخذ بعين الاعتبار في بنائها الطراز العباسي القديم. بالمقابل قللت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب من اهمية الطلب كونه لم يكن طلبا رسميا، وقالت انه بشكل شخصي. عضو اللجنة اسماء الموسوي قالت في تصريح للمدى " الحكومة عازمة على ان تتعامل مع جميع البعثات الدبلوماسية بشكل لا يختلف عن الاخر"، موضحة "ان جميع البعثات عليهم احترام سيادة العراق بما فيها بعثة الولايات المتحدة ونحن في اللجنة اتفقنا على ان يكون التعامل بالمثل حتى على مستوى اعداد القنصليات على مستوى العراق". وأضافت الموسوي " هناك متابعة من قبل لجنتنا في دراسة هيكلية السفارة الامريكية فيما يخص اعداد العاملين " وعن حماية السفارة قالت الموسوي ان العراق منذ البداية آمن وبشكل واضح في اختيار السفارة الامريكية في المنطقة الخضراء وهي محصنة بشكل قد لا يجعلهم قلقين فهم يتمتعون بالحصانة الامنية كأي مسؤول عراقي".

ولفتت "على السفارة ان تقرر هل المكان امن ام لا ؟، فأذا شعرت الولايات المتحدة بالخطر فهناك كثير من البلدان قد ينقلون مقرات سفاراتهم الى دول مجاورة". واتهمت الموسوي اطراف في بعض الكتل بالترويج الى اعطاء خصوصية للسفارة الامريكية تختلف عن باقي السفارات من اجل مصالح متعلقة بوجودهم كسياسيين عبر لقائاتهم المستمرة بشخصيات امريكية رفيعة مثل رئيس ال سي اي اي.

التقرير الامني

الجماعات المسلحة تتسابق لدخول العملية السياسية

تفجيرات الأنبار تؤجل إعلانها إقليماً إلى نهاية الأسبوع

في وقت شهدت محافظة الانبار تدهورا امنيا على خلفية وقوع عدد من التفجيرات والاشتباكات المسلحة، اتهم مسؤول محلي اطرافا سياسية لم يسمها باثارة الفوضى كعملية استباقية لاعلان المحافظة اقليما.

وكان من المؤمل ان يعلن مجلس المحافظة وعلى ما يقول عضو المجلس مزهر الملا، اقليما، الا ان موجة التردي الامني حالت دون ذلك.

□ بغداد / المدى

الملا قال لـ"المدى" ان سلسلة من الانفجارات بسيارة مفخخة استهدفت مبان حكومية وقعت امس اوقعت عددا من الضحايا بين قتيل وجريح".

وتابع الملا ان "مسلحين مجهولين اقتحموا أحد مراكز الشرطة وسط مدينة الرمادي وسيطروا عليه واحتجزوا رهائن بداخله بعد ان دارت اشتباكات بين المسلحين والعناصر الامنية ".

من جانبها، فان مصادر امنية ذكرت إن " حصيلة خمس عبوات ناسفة والهجوم المسلح الذي استهدف مديرية شرطة المدينة ارتفعت إلى ١٢ قتيلا و٢٥ جريحا غالبيتهم من عناصر القوات الأمنية، فيما أكدت أن القوات الأمنية أعلنت الإستنفار العام في المدينة".

وقال المصدر إن "حصيلة الانفجارات الخمسة التي شهدتها مدينة الرمادي والاشتباك مع مسلحين الذين حاولوا اقتحام مبنى مديرية شرطة الرمادي، اليوم، ارتفعت إلى ١٢ قتيلا بينهم خمسة مسلحين وستة من العناصر الأمنية ومدني، وإصابة ٢٥ شخصا بينهم ١١ من العناصر الأمنية وأربعة مدنيين".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "القوات الأمنية في المحافظة أعلنت الاستنفار العام وقطعت جميع الطرق المؤدية للحادث".

واتهم الملا "جهات سياسية في بغداد لم يسمها بالوقوف وراء التردي الامني"، وقال "لقد جاء بالتزامن مع اعلان المحافظة اقليما، وان اجلنا الاعلان ولكننا مصرون عليه وسيكون قبل نهاية الاسبوع الحالي".

وعلى الصعيد الامني ايضا، اعلن مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، الاحد، أن الجماعات المسلحة "تتسابق" لترك السلاح والانضمام للعملية السياسية، مؤكدا ان ذوبان هذه الجماعات في العملية "نجاح كبير للحكومة".

وقال عضو ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي " ان "الحكومة العراقية ترحب بدخول كل جماعة مسلحة وتركها للسلاح والانضمام للعملية السياسية".

واضاف المطلبي ان "اي جماعة مسلحة اعلنت نيتها ترك السلاح مثل جيش المجاهدين، كتائب ثورة العشرين، السلفية الجهادية والعصائب، كلها تمثل منجزات للحكومة باقناعها الجماعات المسلحة بترك السلاح والانضمام للعملية السياسية"، مشيرا الى ان المساعي الحكومية تسببت بجعل هذه الجماعات تتسابق حاليا للانضمام للعملية السياسية.

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد اتهم جماعة "عصائب أهل الحق" التي قررت إلقاء السلاح والانخراط في العملية السياسية بقتل سياسيين وعناصر في الجيش والشرطة العراقيين، مطالبا ايران بايقاف الدعم لهذه الجماعة". وأعلن الوسيط السابق بين العصائب والحكومة العراقية سلام المالكي لـ"شفق نيوز" ان افراد العصائب قاوموا "الاحتلال" الامريكي، وايديهم ليست ملطخة بدماء العراقيين، مؤكدا ان انضمامهم في العملية السياسية من ايجابيات المرحلة الحالية. وفي سياق آخر أعلنت وزارة الداخلية العراقية عن إلقاء القبض على سبعة "إرهابيين" بينهم مسؤول كبير في تنظيم القاعدة شمال بغداد، مؤكدة أن المجموعة مسؤولة عن تنفيذ التفجيرات الأخيرة في بغداد.

وقال الوكيل الأقدم للوزارة عدنان الاسدي في خبر بثته قناة العراقية شبه الرسمية، إن "قوة من شرطة محافظة بغداد ألقت، اليوم، القبض على سبعة إرهابيين بينهم مسؤول كبير في تنظيم القاعدة شمال بغداد".

وأضاف الاسدي أن "المجموعة مسؤولة عن تنفيذ التفجيرات الإرهابية الأخيرة في بغداد"، من دون ذكر مزيد من التفاصيل.

يذكر أن العاصمة بغداد شهدت مع مطلع العام الحالي ٢٠١٢، ارتفاعاً في أعمال العنف أودت بحياة العشرات من المواطنين، إذ قتل وأصيب ٦٠ شخصا بانفجار سيارتين مفخختين في منطقة الكاظمية شمال بغداد، في الخامس من كانون الثاني الحالي، كما قتل وجرح في (٩ كانون الثاني الحالي، ٦٧ شخصا، بتفجير ثلاث سيارات مفخخة، استهدفت زوار أربعينية الإمام الحسين في مناطق حي الجهاد والشعب والشرطة الخامسة في بغداد، وقتل ثلاثة أشخاص وأصيب ٢٠ آخرون في الخامس من كانون الثاني الحالي، بتفجير مزدوج بعبوتين ناسفتين بمدينة الصدر شرق بغداد، في وقت تعيش فيه البلاد أزمة سياسية كبيرة تتمثل بإصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلباً إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه القيادي في القائمة العراقية أيضا صالح المطلك، الأمر الذي دفع القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديمها طلباً إلى البرلمان بحجب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي.

تصريح وتعليق

■ التحالف الوطني: الموقف التركي غير مرغوب فيه

دعا النائب عن تيار الأحرار الحكومة التركية إلى الكف عن التدخل في شأن العراق الداخلي وعدم المساس بالسيادة العراقية، معتبرا تصريحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان "غير مرغوب فيها".

وقال علوان في تصريح لوكالة الفرات نيوز امس إن "تصريحات رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان غير مرغوب فيها وصادرة عن نية مبيتة من قبل الأتراك للتوغل داخل العراق وطرح أجندات جديدة على الساحة العراقية"، لافتا الى أن "هذه التصريحات تعتبر تمهيدا للتدخل التركي في الشأن العراقي". وكان رئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان قد حذر من نشوب حروب أهلية في سوريا وعرقية وطائفية في العراق، قائلا انه "على تركيا أن تؤدي دورا لان اندلاع حرب أهلية وطائفية وعرقية سيجعلنا في وضع صعب". وبشأن زيارة النجيفي تركيا قال علوان إن "زيارة رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي تركيا في هذا الوقت وخاصة بعد اطلاق تصريحات رئيس وزراء التركي تحوم حولها كثير من علامات الاستفهام". واضاف اننا "استغربنا ذهاب النجيفي لتركيا والاجتماع بعدد من المسؤولين في الوقت الذي صرح فيه اردوغان إن الوضع في العراق غير مستقر وستحصل فيه حروب أهلية وغيرها من الكلمات". وطالب جميع الأطراف السياسية في العراق بـ"لملمة جميع جراحها والتوجه نحو الحوار الهادف لحلحلة الأزمة السياسية الراهنة في العراق".

■ الجميلي: كتل تجامل طهران على حساب أنقرة

القائمة العراقية انتقدت تصريحات النائب عن التحالف الوطني، مستغربة تناقض مواقفه بين التدخلات التركية والإيرانية. النائبة وحدة الجميلي قالت لـ(المدى) "إن التناقض الذي تدلي به الكتل السياسية تجاه دول المنطقة جزء من اضطراب النهج الذي تتبعه الكتل السياسية تجاه القضايا المصيرية وفي ما يتعلق بالمواقف من تصريحات دول الجوار".

وتابعت الجميلي "هذا التناقض يفضي إلى عدم الاستقرار لا القضايا الداخلية والخارجية"، موضحة هناك اختلاف في ما يتعلق بالأزمة السورية والبحرين وصولا الى تصريحات القادة الترك"، معتبرة أن الوضع السياسي الحالي يرثى له ومحل للنقد من مجمل المراقبين". وتابعت "إن تباين مواقف الكتل مستمد من زعاماتها والذين في غالب يمثلون أجندات خارجية والذي اثر على طبيعة الحكم وإدارة الدولة".

واستغربت الجميلي عدم صدور مواقف من قبل التحالف الوطني على تصريحات القادة الإيرانيين بخصوص إعلانهم نجاح بناء دولة إسلامية في العراق"، مشددة على ان التحالف الوطني يضع نفسه في محور مع دولة ضد أخرى تناقضها في العقائد. وأردفت النائبة عن العراقية "إن تركيا وجدت نفسها بعد غياب القيادة العربية عنصرا مهما في المنطقة من خلال اخذ دور بارز فيها ونجحت سياسيا واقتصاديا في الشرق الاوسط وتحاول تطمين العالم الغربي بأنها مسكت العصا من الوسط في المنطقة ولذلك لديها علاقات جيدة مع دول الاعتدال ومحور الممانعة، وهي تقف في الوقت نفسه بالوسط تجاه الوضع السياسي وبالتالي وضعها السياسي يعطيها أهلية لخوض دور ايجابي في العراق.